

مكنى عنه باضافة لازمه اليه ورا بعموم الخطيب واليه اشار
بقوله واليه اى الى جميع ما ذكر في هذه الفريضة ذهب الخطيب
ولما فرغ عن الفريضة الاولى في بيان ما يتعلق بقوله السلف
اراد ان يبين في الفريضة الثانية ما يتعلق بقوله صاحب
الكشاف فقال بخوض الفريضة الثانية من الفريضة الخمس
بخوض صاحب الكشاف في بعض المواد كونه اى كونه اللفظ
الذال على ما هو من خواص المشبه به استعارة تصريحية
تحقيقية كما يجوز كونه باقيا على معناه وبجواز في الاثبات
فالجواز هنا مثله في قوله الاشارة بجواز ان يكون باقيا
الحج في كونه بمعنى الامكان الخاص مما يلازم المشبه به بالايام
المشبه كما اى كالجواب الواقع في قوله تعالى يقضون
عهود الله حيث استعمل الجمل للعهد على سبيل الكناية
والنقض لابطال العهد حيث قال شامخ استعمال النقص
في ابطال العهد من حيث تسميتهم العهد بالجمل على
سبيل الاستعارة لما فيه من اشبات الوصلية بين المتعاهدين
وقال الشارح المحقق التفتازلى في تحقيق هذا الكلام
قد استفدنا منه ان قرينة الاستعارة بالكناية لا يجب ان
تكون استعارة تخيلية بل قد تكون حقيقية فان قلت كما
يجوز ما ذكر في الاية يجوز فيها التخييل باثبات النقص

النقص الحقيقي فلم لم يلتفت اليه حتى يشهد كونه الجواز
بالمعنى المذكور فظاهر ان قلت كونه مسلم الثبوت بين الجمهور
على ما هو المشهور وناظرهما حتى واخفى ما ظهر من ان تلك
لو كان النقص مثلا مستحالا في ابطال العهد لم يكن شي
من روادى الاستحالة المذكور عند اعنى الجمل مذكورا
فلا يصح توليهم ثم يرينا اليه يد كرشى من روادى فوجب
ان يكون النقص ونظائره من قرين الاستعارة بالكناية
مستعملين في معانيها الحقيقية التي هي من روادى الاستحالة
المذكورة عند توكيفي تقيم تجوز صاحب الكشاف في ذلك
قلت جوابه يستفاد من كلام الفاضل الشريف حيث قال
لما صرح صاحب الكشاف باستعمال النقص في ابطال
العهد علم انه اراد ان يجوز ان يراد به معناه الاصلى الذي
هو من روادى الحقيقة ويجوز ان يراد به ما هو مشبه
بهذا المعنى مثل من لتهوان النقص من روادى الجمل اما
ان يراد به معناه الحقيقي فظاهر واما ان يراد به معناه
المجازى فلا بد ان انزل منزلة المعنى الحقيقي وعنده
بالحج ما يرد في الجمل ايضا فالرادى على القول المذكور
لفظا ومعنى حقيقة وعلى الثاني مذكوره لفظا حقيقة
ومعنى اذعاه وكلاهما يصلحان قرينة للاستعارة بالكناية